سياسة تركيا في التنقيب عن الطاقة شرق المتوسط

يونس فُرُنْجو*

ملخص: يتناول هذا البحث سياسة تركيا في البحث والتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية شرق البحر الأبيض المتوسط في مياه يزيد عمقها عن 300 متر، من خلال سفنها مثل "خير الدين باشا بربروس" وسفينة "أوروج رئيس"، ولا تزال مستمرة في عمليات الحفر باستعمال سفينتي "الفاتح" و"ياووز"، وترى الدراسة أن هناك سببين مهمّين وراء شروع تركيا في الحفر في شرق البحر الأبيض المتوسط: السبب الأول هو تقليل الاعتماد على الخارج لتأمين حاجتها من الطاقة، والسبب الثاني هو حماية حقوقها في المنطقة. هنا. ويُلاحَظ تقدّم السبب الثاني على السبب الأول؛ لأن تركيا هي الدولة المفتاحية لتحقيق الاستقرار في المنطقة عبر القنوات الدبلوماسية البديلة، ومضطرةٌ للوجود والحضور بقوةٍ في شرق البحر الأبيض المتوسط، لتكون طرفًا في آلية صنع القرارات باسم المنطقة.

*سيتا
تركيا

Turkey's Energy Exploration Policy in the Eastern Mediterranean

YUNUS FURUNCU *

ABSTRACT *This research deals with Turkey's policy in the search and exploration of hydrocarbon resources in the Eastern Mediterranean more than 300 meters deep in water, through its ships like "Khair al-Din Pasha Barbarous" and "Uruj Rais". Turkey is continuing in drilling operations using the "Al-Fateh" ships and "Yaooz". The study finds there are two important reasons behind Turkey's drilling in the Eastern Mediterranean: the first reason is to reduce dependence on abroad to get its energy needs, and the second reason is to protect its rights in the region. It is noted that the the second reason is more important than the first reason because Turkey is the key country to achieve stability in the region through alternative diplomatic channels. Also, Turkey is obliged to exist and presence strongly in the Eastern Mediterranean, to be a part of the decision-making mechanism.*

* SETA,
Turkey

رؤية تركية
2020-(2/9)
162- 137

DOI:10.36360/1560-009-002-009

مدخل

إن التنقيب والحفر العميق في مياه البحار (وهي المياه التي يزيد عمقها عن 300 متر) أكثر صعوبةً وتكلفةً من الحفر في اليابسة. ومع ذلك، يجري استخراج جزءٍ كبيرٍ من المواد الهيدروكربونية عبر الحفر في مياه البحار. ورغم أن احتياطيات البحار المفتوحة تشكل 28 بالمئة من احتياطيات المواد الهيدروكربونية، أي أنها تغطي 28 بالمئة من الإنتاج العالمي حاليًّا، فإنه من الواضح أن هذه النسبة مرشحة للارتفاع في المستقبل، والسبب الأهم في ذلك يعود إلى احتمال اكتشاف قرابة 75 بالمئة من احتياطيات البحار عبر عمليات المسح والتنقيب التي تجري بصورةٍ أقل مقارنة باليابسة. وهذه الاكتشافات في البحار أصبحت مهمّة من أجل زيادة احتياطيات المواد الهيدروكربونية.[1] وهكذا أصبحت الاكتشافات في شرق البحر الأبيض المتوسط محط اهتمام اللاعبين الأقوياء في هذا القطاع، وتزايدت عمليات المسح والتنقيب مع مرور الزمن.

تحمل فعاليات التنقيب عن المواد الهيدروكربونية أهميةً كبيرةً بالنسبة لتركيا التي تعتمد في تأمين 93 بالمئة من نفطها و99 بالمئة من غازها الطبيعي على الاستيراد. ويمتد تاريخ تركيا في التنقيب عن المواد الهيدروكربونية إلى القرن التاسع عشر، وأصبحت هذه الفعاليات أكثر مؤسساتية، عندما أُسِّست هيئة التنقيب عن النفط وتشغيله في ثلاثينيات القرن الماضي. وأول عملية حفر قامت بها تركيا في مياه البحر الأبيض المتوسط بدأت في عام 1966، وتواصلت بدون انقطاع، لكن النتيجة حتى الآن أن متوسط حجم النفط المستخرَج من الآبار البحرية، تشير إلى أن تركيا لم تحقق إنتاج النفط بالمستوى المطلوب، رغم أنها تقوم بعمليات الحفر في مياه البحار بأعداد ملحوظة، والسبب الأهم في ذلك، يُعزَى إلى ندرة المكامن، وانخفاض الاحتياطيات في المصادر المكتشفة.

لكن تتابع الاكتشافات بموارد معتبرة منذ مطالع الألفية الثالثة حوّل شرق البحر الأبيض المتوسط إلى مركز جذب تتنافس عليه الدول. فسارعت بلدان المنطقة (إدارة جنوب قبرص اليونانية، واليونان، و"إسرائيل"، ومصر) إلى إعلان المناطق الاقتصادية الخالصة فيما بينها، ومنحت تراخيص التنقيب لعددٍ من شركات الطاقة. وفي ظل هذه التطورات ظهرت مشكلات مهمّة وكبيرة، في مقدمتها سلب حقوق القبارصة الأتراك، وتضييق الجرف القاري الخاص بتركيا، فطوّرت تركيا سياسات جديدة في المنطقة إلى جانب تعزيز موقعها على طاولة الحوار، وبدأت تقوم بأعمال التنقيب والحفر بإمكانياتها الخاصة، وحملت اليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية على التعاون المنصِف والعادل.

لكن سياسة إبقاء تركيا خارج شرق البحر المتوسط لا تزال جاريةً في الوقت الحاضر، رغم الإنذارات التي أطلقتها تركيا في هذا الشأن. وعملت تركيا بالمقابل على اتباع سياسة تقوم على تعزيز موقعها في المنطقة، من خلال سفن التنقيب والحفر التي اشترتها، فمثلًا تقوم تركيا

بالتنقيب الارتجاجي عبر سفينة "خير الدين باشا بربروس" وسفينة "أوروج رئيس"، في سبيل اكتشاف المواد الهيدروكربونية في البحار العميقة، ولا تزال مستمرة في عمليات الحفر باستعمال سفينتي "الفاتح" و"ياووز"، بناءً على النتائج التي جرى الحصول عليها من عمليات التنقيب الارتجاجي. ومن الملاحظ أن تركيا بدأت تبدي موقفًا أكثر تفاعليةً، وتنتهج سياسة حماية مصالح تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية، في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وفي سياق هذه العمليات تبيّن أن تركيا التي تملك المعدات والتكنولوجيا المتقدمة لديها الكفاءة التي تؤهلها لاستخراج المواد الهيدروكربونية من البحر الأبيض المتوسط في حال وجودها هناك. وسفينتا "الفاتح" و"ياووز" اللتان يجري تصنيفهما بالجيل السادس والقادرتان على الحفر في أعماق البحار، تشيران إلى نشاط تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط. ولا تزال تركيا التي كانت تفتقر حتى عام 2010 إلى أدوات الحفر في البحار تزيد من إمكاناتها وقدراتها في هذا المجال، بغرض حماية حقوقها، والتخفيف من اعتمادها على الخارج في تأمين الطاقة.

إن اكتشاف كمية كبيرة من أحواض المواد الهيدروكربونية في شرق البحر المتوسط جعلت قضية قبرص أكثر تعقيدًا ودوليةً. فالتوازنات في قبرص وشرق البحر المتوسط، بدأت تُقيّم وتتشكل من جديدٍ على نطاقٍ عالميٍ، ضمن ظروف جديدة. وتركيا أمام كل هذه التطورات، بدأت تفرض نفسها على الساحة، وتُشعِر بوجودها عبر سفن الحفر والتنقيب الارتجاجي.

ورغم أن تركيا لم تعترف منذ البداية بالخطوات غير القانونية التي اتخذتها إدارة جنوب قبرص اليونانية، وأعربت عن عدم رغبتها بتفاقم التوتر بين البلدين؛ فإن إدارة جنوب قبرص اليونانية نأت بنفسها عن التفاهم، بناءً على الدعم الذي تتلقاه من الاتحاد الأوربي. فاضطرت تركيا إلى النزول إلى شرق البحر الأبيض المتوسط بسفنها، وشرعت بأعمال الحفر كما تفعل إدارة جنوب قبرص اليونانية، وأعلنت عن منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري، وفعّلت قدراتها التقنية وأخذت تعيد تموضع قوتها العاملة الماهرة في هذه الحقول للشروع في أعمال الحفر. فيما بعد، قامت تركيا بالتنقيب الارتجاجي لتحديد النقاط التي سيجري فيها الحفر، وأخيرًا بدأت عملية الحفر في هذه النقاط. ولا تزال تركيا مستمرة في حماية حقوقها وحقوق قبرص في المنطقة، من خلال السفن التي اشترتها مطلع عام 2020، وهي: ثلاث سفن للحفر العميق، وسفينتان للتنقيب الارتجاجي.

تركيا وقدراتها التقنية في أعمال التنقيب والحفر:

قُطِعت مسافة كبيرة على الصعيد العالمي في أعمال الحفر العميق في مياه البحار. ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج في هذا المجال بنسبة 49 بالمئة عام 2025 مقارنة بعام 2018، وهذا

يعني أنه سيجري حفر أكثر من 1200 بئر سنويًّا. ويُتوقَّع أن تستمر البرازيل في تشكيل 41 بالمئة من الإنتاج العالمي للبترول عبر الحفر العميق خلال الأعوام 2019–2025.[2] ويبدو أنه سيزداد عدد الآبار المحفورة عميقًا في المستقبل؛ نظرًا للتقدم التكنولوجي وانخفاض التكاليف. في هذه الحالة، تأمل تركيا المحاطة بالبحار من ثلاث جهاتٍ أن تقوم بمزيدٍ من أعمال التنقيب والحفر العميق؛ لاستخراج المواد الهيدروكربونية بكميات تفوق الكميات التي كانت تستخرجها في الماضي.

بالنظر إلى أعمال الحفر في عام 2018، يلاحَظ أنه جرى حفر 67 ألف بئر في اليابسة و2.300 بئرًا في البحار المفتوحة، وأن أعمال الحفر في اليابسة تزايدت في عام 2017 بعد انتعاش أسعار الطاقة. ففي إحصائيات 2018، حصل انخفاض بنسبة 4 بالمئة في الحفر البحري، مقابل ارتفاع 8 بالمئة في عدد أعمال الحفر في اليابسة.[3] وبالمقارنة مع البيانات التركية لعام 2018، يتضح أنه يجب على تركيا أن تقوم بمزيد من أعمال الحفر. فقد سجِّل أن تركيا حفرت 99 بئرًا في اليابسة و5 آبار في البحر،[4] ولكن بعد شرائها ثلاث سفن للحفر في مياه البحار، يتبين أن تركيا التي لم تستطع أن تبدي حضورًا كافيًا في البحار سابقًا قد زادت من أعمال الحفر في البحار.

بلغ الاستثمار في مجال اكتشاف وإنتاج النفط والغاز 382 مليار دولار على مستوى العالم في عام 2018. ومن أجل القيام بهذه الاكتشافات، أقيمت فعاليات مهمّة في البر والبحر، ويتبين أن شركات الحفر حقّقت دخلًا كبيرًا من هذه الفعاليات، فقد حقّقت هذه الشركات عام 2018 زيادة في إيراداتها بمقدار 15 بالمئة، حيث تجاوزت إيرادات الحفر 24 مليار دولار. في الوقت نفسه، انخفض الحفر البحري بمقدار 10 بالمئة، وانخفضت من ثَمّ إيراداتها إلى 25 مليار دولار. وهناك عامل يؤدّي دورًا كبيرًا في زيادة أعمال الحفر البحري، وهو الارتفاع الشديد في أسعار النفط، لكون الحفر البحري أكثر تكلفة من الحفر البري.[5] هذا الوضع الذي ينطبق على الأسواق العالمية يبدي اختلافًا بالنسبة لتركيا، فالدافع الرئيس في النشاطات التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط هو اضطرارها للقيام بأعمال الحفر ضمن إمكاناتها الخاصة، بغرض حماية حقوقها وحقوق جمهورية شمالي قبرص التركية أمام جنوبي قبرص اليونانية. كما اضطرت تركيا إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية عبر استخدام الفرقاطات الخاصة بقواتها البحرية، بعد أن تعرضت للمضايقة من قبل القوات البحرية اليونانية أثناء قيامها بالحفر. فبينما تعزز أعمال الحفر نفوذ تركيا في المنطقة من جانبٍ، ترفع تكاليف الحفر من جانب آخر.

في المعدل المتوسط للبئر الواحد والمدة الوسطية التي يحتاجها الحفر ثلاثة أشهر تقريبًا، الأمر الذي يشير إلى أن الحفر البحري أصعب من الحفر البري. ورغم أن أعمال السبر التفصيلي الأولي تعتمد التنقيب الارتجاجي، فإن احتمال العثور على الخزانات في المناطق التي يجري بها الحفر ليس بالمستوى المطلوب.[6] فالعثور على آبار الغاز والنفط يشكل 12 بالمئة من

أعمال الحفر التي تقوم بها شراكة البترول التركية المساهمة TPAO والقطاع الخاص في تركيا. هذه النسبة تكون أكثر ارتفاعًا في البلدان الأكثر ثراءً بالنفط في العالم، ولكن يبقى المتوسط العالمي 10 بالمئة. عند الشروع في الحفر العميق في البحار، يجري تقييم كل من البيانات ثنائية الأبعاد والبيانات ثلاثية الأبعاد، وفي حال ظهور احتمال وجود خزان بمعدل يفوق 15 بالمئة، يجري تسليط الضوء الأخضر على الحفر.[7] تحدّد تركيا مكان الحفر بناءً على المعلومات التي تحصل عليها من البيانات الخاصة بالتنقيب الارتجاجي، وبهذه الطريقة تزيد من احتمالية العثور على مكامن المواد الهيدروكربونية.

توجد 115 سفينة جيوفيزيائية في جميع أنحاء العالم يمكنها القيام بالتنقيب الارتجاجي ثنائي وثلاثي الأبعاد باستخدام العقد الكهرومغناطيسية، ولكن حوالي ثلث هذه السفن، أي حوالي 31 بالمئة منها، في حالةٍ نشطةٍ، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط. و37 بالمئة من السفن الأخرى ليست فعالةً، و28 بالمئة منها من دون حماية، و3 بالمئة في حالة ترانزيت.[8] ومثالًا عن السفن غير النشطة، يمكننا أن نذكر السفن التي اشترتها تركيا في مطلع 2020؛ لأنها موجودة في الميناء منذ وقت طويل. والسفينتان الأخريان النشطتان موجودتان في مخزون تركيا. بهذه السفن، قطعت تركيا أشواطًا كبيرةً في التنقيب الارتجاجي، إضافة إلى أنها تجمع بيانات مهمّة حول أعمال التنقيب الارتجاجي، وتبحث في احتمالية العثور على المواد الهيدروكربونية في المناطق الخاصة بها.

من كبرى مزايا تركيا أنها تقوم بالتنقيب الارتجاجي بإمكانياتها الخاصة. فالعديد من البلدان تتحمل تكاليف باهظة للقيام بالتنقيب الارتجاجي من خلال الاستعانة بالخارج، والإيجار اليومي لسفن التنقيب الارتجاجي كما هو معلوم في مستويات منخفضة بسبب انخفاض أسعار النفط مقارنة بعام 2014، لكن الإيجار اليومي لسفن التنقيب الارتجاجي ثلاثية الأبعاد حوالي 150 ألف دولار، بينما يتراوح الإيجار اليومي لسفن التنقيب الارتجاجي ثنائي الأبعاد بين 60 ألفًا و70 ألف دولار.[9] وبينما تقوم تركيا بتنقيبها الارتجاجي بتكاليف أقل باعتماد السفن الخاصة بها من جهةٍ، تزيد من خبراتها وكفاءتها في هذا المجال من جهةٍ أخرى.

> **"من كبرى مزايا تركيا أنها تقوم بالتنقيب الارتجاجي بإمكانياتها الخاصة بتكاليف أقل من جهةٍ، وتزيد من خبراتها وكفاءتها في هذا المجال من جهةٍ أخرى"**

إن المعدات المستعملة في الحفر العميق في البحار التي يجري فيها استعمال التكنولوجيا المتقدمة في غاية الأهمية. إذ تُوضَع غوّاصة التحكم الروبوتي الآلي ROV والغواصة ذاتية التحكم AUV

في الآبار، مع الأخذ في الاعتبار عمق البحار وحجم المخزون الاحتياطي. ويجري اختيار منصّات النفط بصورة ثابتة أو متحركة، مع الأخذ بالحسبان عمق البئر ومدة تشغيلها وتكلفتها. ويجري استخدام ROV بشكل أكبر في تثبيت وصيانة المنصات الثابتة، ويجري استخدام كل من ROV وAUV بشكل مستمر في رصد الظروف البيئية إلى جانب الصيانة والإصلاح. يبدو أن امتلاك السفن والمعدات التي تستخدمها تركيا في الحفر التكنولوجية المتقدمة بحسب ظروف العصر، والتجربة الميدانية، وتنشئة العاملين المؤهلين، يصب في منفعة تركيا على المدى البعيد.[10]

أخذت شراكة البترول التركية المساهمة TPAO، وشركة البترول التركية الدولية TPIC تؤدّيان دورًا أكثر فاعليةً في مجالها، من خلال إعادة هيكلتهما، بغرض حصول تركيا على نتائج أفضل في أعمال التنقيب والحفر لاستخراج النفط والغاز. فجرى نقل ملكية جميع معدات تشغيل الخدمات الخاصة بالحفر، وصيانة الآبار، واستكمال الآبار، والعمليات الجيوفيزيائية، والمكنات، والأبراج، والسفن، وجميع المعدات الأخرى، والمواد والأشياء غير المنقولة المستخدمة في الأعمال الخدمية؛ من شركة البترول التركية المساهمة TPAO، إلى شركة البترول التركية الدولية TPIC مجّانًا. من ناحية أخرى، مُنِحَت شركة البترول التركية المساهمة TPAO ستة تراخيص للتنقيب و4 تراخيص أخرى للتشغيل، وهي التي تملكها شركة البترول التركية الدولية TPIC في داخل القطر وخارجه، وأسهم هذه التراخيص بجميع حقوقها والتزاماتها.[11] وهكذا جرت إعادة تنظيم مجالات هذه الشركات الوطنية، وفتح الطريق أمامها لمزيد من الحرفية.

قامت تركيا التي زادت من تراكم خبراتها في قطاع النفط والغاز الطبيعي خلال سنوات طويلةٍ- بالترتيبات القانونية ذات الصلة بشركة البترول التركية المساهمة TPAO، وذلك لأجل التركيز على أعمال التنقيب والإنتاج على الصعيد الدولي. فقد عملت هذه الترتيبات القانونية ذات الصلة بشركة البترول التركية الدولية TPIC التي تقوم بتسيير فعاليات خدمات حقول النفط داخل تركيا، وفي العديد من البلدان، مثل العراق وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان وسوريا وكولومبيا وجمهورية شمال قبرص التركية وبنغلاديش- على تركيز تركيا على أعمال الحفر واستكمال الآبار وصيانها والعمليات الجيوفيزيائية.[12] وبهذا أصبحت الشركات التي يجري توجيهها إلى مجالات محددة أكثر فعالية. ولكن فكرة ضرورة اتخاذ بعض الخطوات من أجل شركة البترول التركية المساهمة TPAO لا تزال موجودة، لأن التزامات هذه الشراكة تقتضي أمرًا مهمًّا للغاية، وهو القيام بالترتيبات والتنظيمات القانونية التي تتوافق مع المعايير والممارسات الدولية، كي تكتسب هذه الشركة صفة "الشركة العالمية" التي لديها المقدرة على اتخاذ قرارات تفاعلية مستقلة في بنية ذاتية الحكم. فشركة البترول

التركية المساهمة TPAO التي تنتج على الأقل واحدًا بالمئة من النفط العالمي، وتحمل صفة "شركة بترول ذات تكامل رأسي"، تحتاج الانتقال إلى موقعٍ تملك فيه فعالية أكبر.

بعد التدخل التركي في قبرص عام 1974، اشترت المديرية العامة للبحوث والاستكشافات المعدنية (MTA) التركية سفينة "هورن". هذه السفينة التي جرى تحويلها إلى سفينة بحثية، وأُعِيدَت تسميتها من جديدٍ باسم "سفينة MTA الارتجاجية1-" ظلّت تعمل حتى عام 2002 باعتبارها سفينة بحثية. أمّا السفينة التي يطلق عليها اسم "بيري رئيس" وهي سفينة بحثية خاصة بمعهد العلوم البحرية بجامعة 9 أيلول، فقد قامت بالتنقيب الارتجاجي في البحر الأبيض المتوسط عام 2011 باسم شركة البترول التركية المساهمة TPAO، لكنها تقاعدت في عام (2013) .[13] في هذا السياق، اشترت تركيا سفينة الاستكشاف الثالثة "سفينة خير الدين بربروس" عام 2013 بمبلغ قدره 130 مليون دولار، وحجم قدره 85 مترًا. وهذه السفينة التي افتتحت في شباط عام 2014 عملت بادئ ذي البدء في البحر الأسود، ثم انتقلت إلى البحر الأبيض المتوسط في أيلول 2014، للعمل في المناطق المرخصة في أعماق البحر في ألانيا، ولا تزال هذه السفينة تعمل في التنقيب الارتجاجي ثلاثي الأبعاد؛ بغية التقليل من الاعتماد على الخارج، وحماية حقوق الأتراك القبارصة. ومع شراء سفينة "أوروج رئيس" لاحقًا تسارعت أعمال التنقيب الفعّال عن النفط والغاز الطبيعي في البحار. والبيانات التي تؤمّنها سفن التنقيب الارتجاجي في حقل البحار يجري تحليلها وتقييمها وتحديدها نقطيًّا من قبل فرقٍ مؤهلةً، ومن ثم يجري البدء بعملية الحفر.

خلال الأعوام الماضية، حقّقت تركيا تقدّمًا ملحوظًا في مجال التنقيب الارتجاجي، بعد أن كانت تفتقر إلى السفن التي تعمل في هذا الحقل حتى عام 2013. ورفعت تركيا عدد سفن التنقيب الارتجاجي إلى سفينتين، ورفعت كذلك عدد سفن الحفر. فالسفينة المسجلة باسم "Deepsea Metro-2" غيّرت تركيا اسمها وأطلقت عليها اسم "سفينة الفاتح". وهذه السفينة التي طلبت تركيا صناعتها من شركة هونداي الكورية عام 2011، اشترتها شركة البترول التركية المساهمة TPAO عام 2017، ولا تزال تعمل في الحفر في مياه البحر الأبيض المتوسط باسم تركيا. تُعَدّ "سفينة الفاتح" بطولها البالغ 229 مترًا أول سفينة تستعملها تركيا في الحفر في البحار العميقة، وتأتي بين أفضل ست عشرة سفينة في فئتها عالميًّا، وتملك تكنولوجيات الجيل السادس التي هي الأفضل عالميًّا، وتمتاز بقدرتها على العمل وهي ثابتةً أمام أمواج يصل ارتفاعها إلى 6 أمتار. إلى جانب سفينة "الفاتح"، تملك تركيا سفينة ثانية تعمل في الحفر وهي السفينة التي أطلقت عليها اسم سفينة "ياووز". وبفضل اقتناء السفينة الثالثة " Sertao" مطلع 2020، أعطت تركيا إشارة بأنها سكون

حاضرة في المنطقة بشكل أكبر، وأخذت تستعد لأن تؤدّي دورًا أكثر فاعلية في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والحفر في شرق البحر الأبيض المتوسط.[14]

هناك قضية أخرى مهمّة في الحفر في البحار العميقة، وهي بناء القوة المحلية العاملة في هذا الحقل. هناك 150 عاملًا محليًّا وأجنبيًّا يعملون في سفينة الفاتح. وبسبب إصدار مذكرة التوقيف بحق العمال الأتراك على متن هذه السفينة، وبحق المهندسين والفنيين من بلدان أخرى مثل إنكلترة وكرواتيا وورسيا وصربيا وأوكرانيا، تناقص عدد العاملين في هذه السفينة.[15] وبعد هذا القرار، ازداد عدد العاملين المحليين على متن هذه السفينة. وهكذا عندما سيجري استخدام مزيد من العناصر المحلية، ستكون لدى تركيا فرصة أكبر لأن تكتفي ذاتيًّا وتملك قوة عاملة ذات خبرة واسعة في هذا الحقل.

بالنسبة لمواقع الحفر، من المهمّ جدًّا تحديد الموقع المناسب بالنظر إلى الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية. فالحفر في المكان المناسب يوفّر مزايا من حيث التكلفة والوقت المستغرق. لذلك، فإنه من الأهمية بمكانٍ توفّر القوى العاملة المدرّبة التي تقوم بتقييم البيانات التي يجري الحصول عليها قبل بدء الحفر وتحديد نقاط الحفر.

بعد اقتنائها سفن الحفر في البحار العميقة، أخذت تركيا مكانةً أكثر فاعليه في هذا القطاع عالميًّا. وبفضل السفن الأرقى عالميًّا من حيث البنية التحتية التكنولوجية ومعدات السلامة، بدأت تركيا تبدي وجودًا أقوى من ذي قبل في البحار، ولاسيّما في شرق البحر الأبيض المتوسط. فبينما تتواصل أعمال التنقيب الارتجاجي باستعمال سفينتي "بربروس" و"أوروج رئيس"، يجري الاعتماد على سفينة "الفاتح" و"ياووز"، و" Sertao" التي جرى شراؤها مؤخرًا مطلع 2020 في تحديد مواقع عمليات الحفر. فسفن الحفر البحري التي بمقدورها أن تحفر بئرًا بعمق 12 ألف مترًا، بحسب حالة المنبع تملك البنية التحتية التقنية الأهمّ من أجل أعمال الحفر.[16] في الوقت ذاته، أصبحت الخبرات ومعدات الحفر التي تملكها تركيا في مجال الحفر عاملًا مهمًّا يشير إلى نفوذها في شرق البحر الأبيض المتوسط. وينبغي على تركيا التي عيّنت حدود جرفها القاري، أن تنتهج السياسات التي رسمتها لفرض أطروحاتها المحقة، استعدادًا للحفر في شرق البحر الأبيض المتوسط.

تركيا وجمهورية شمالي قبرص التركية:

الجرف القاري وأعمال الحفر:

وصلت تركيا في أعمال التنقيب والحفر في البر إلى نقطة مهمّة. ففي عام 2018 بلغ مجموع الآبار التي حفرتها الشركات المحلية والأجنبية في تركيا إلى 99 بئرًا، منها 30 بئر تنقيب (80.756م) و18 بئر تحديد (38.161م) و51 بئر إنتاج (91.423 م)، ومجموع أعمال الحفر

في هذه الآبار 210 آلاف متر. وإلى جانب أعمال الحفر والتنقيب التي تقوم بها في البر، تعطي من خلال سفن الحفر العميق انطباعًا بأنها مُقْدِمةٌ على إستراتيجية مهمّة لاستكشاف المواد الهيدروكربونية في شرق البحر المتوسط. فقد بدأت تركيا بأعمال التنقيب والحفر في البحار بشكل فعّال، وهي تمتلك القدرة التقنية الكافية لتحديد مواقع الحفر قبل البدء بالحفر. وقد بدا ذلك جليًّا من خلال أعمال التنقيب الارتجاجي ثنائي الأبعاد وثلاثي الأبعاد في شرق البحر الأبيض المتوسط. ففي عام 2018، جمعت تركيا البيانات من التنقيب الارتجاجي ثنائي الأبعاد بطول 8.177 كم، منها 1.181 كم في البري، و6.996 كم في البحر، وجمع كذلك البيانات من التنقيب الارتجاجي ثلاثي الأبعاد في مساحة قدره 744 كم2 في البر و10.069 كم^2 في البحر، وبلغ مجموع المساحات الممسوحة 10.813 كم^2. وبناءً على هذه البيانات، حددت النقاط التي سيتم فيها الحفر، ومن ثم بدأت الحفر وفق مخطط معين.

وبما أن البحر الأبيض المتوسط من البحار شبه المغلقة، فإن الأمر يتطلب إجراء مباحثات مع الدول المجاورة المشاركة في الجرف القاري. فالمنطقة الاقتصادية الخالصة تمتد إلى مسافة 200 ميل بحري تقريبًا. والمسافة بين الدول التي لها سواحل متقابلة في البحر الأبيض المتوسط لا تصل إلى 400 ميل. ويلاحظ أن أعمال التنقيب الارتجاجي تنجَز بعد ترسيم مناطق النفوذ البحري بين بلدان المنطقة، ومن ثم تبدأ أعمال الحفر في الأماكن التي جرى تحديدها نقطيًّا. وقد تم الشروع في الحفر تبعًا للمقاسم في شرق البحر الأبيض المتوسط التي يلاحَظ أنها قُسِّمت إلى مقاسم، لإحراز مزيد من التقدم في أعمال التنقيب عن المواد الهيدروكربونية. فإذا ما نظرنا مثلًا إلى الطريق الذي اختارته مصر أو (إسرائيل) من أجل اكتشاف موارد الطاقة في المنطقة، نرى أنه يتمثل في إبرام اتفاقات المنطقة الاقتصادية الخالصة مع الدول المجاورة بحريًّا، ثم القيام بالتنقيب الارتجاجي وتقسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى مقاسم، وأخيرًا منح التراخيص لشركات الطاقة الدولية، في المقاسم التي وُضِعَت في إعلان المناقصة.

بيّنت تركيا جرفها القاري على أنه يقع ضمن خطَّي الطول ("18 '16 32) و("00 '00 28)، وخط العرض ("00 '00 34). وعلى هذا الأساس، منحت الترخيص لشركة البترول التركية المساهمة TPAO من أجل التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي. وفي 21 أيلول عام 2011، وقّعت تركيا مع جمهورية شمالي قبرص التركية اتفاقية لترسيم حدود الجرف القاري بينهما. وفقًا لهذه الاتفاقية، يحقّ لتركيا تنفيذ أعمال التنقيب والحفر تمامًا مثل القبارصة اليونان، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة والمتساوية للقبارصة والأتراك والقبارصة اليونان في كامل الجزيرة.[18] وفي هذا المسار، بدأت تركيا التي قسمت المجال التابع لجمهورية شمالي قبرص التركية إلى 7 مقاسم بأعمال التنقيب الارتجاجي والحفر. وأُشِير إلى المقاسم السبعة في الترخيص الممنوح لـ TPAO بالأحرف التالية: A, B, C, D, E, F, G . وجرى إعلان

المنطقة الاقتصادية الخالصة في الحقول التابعة لجمهورية شمالي قبرص التركية التي تحددت في شرق البحر المتوسط ضمن هذا الإطار.[19]

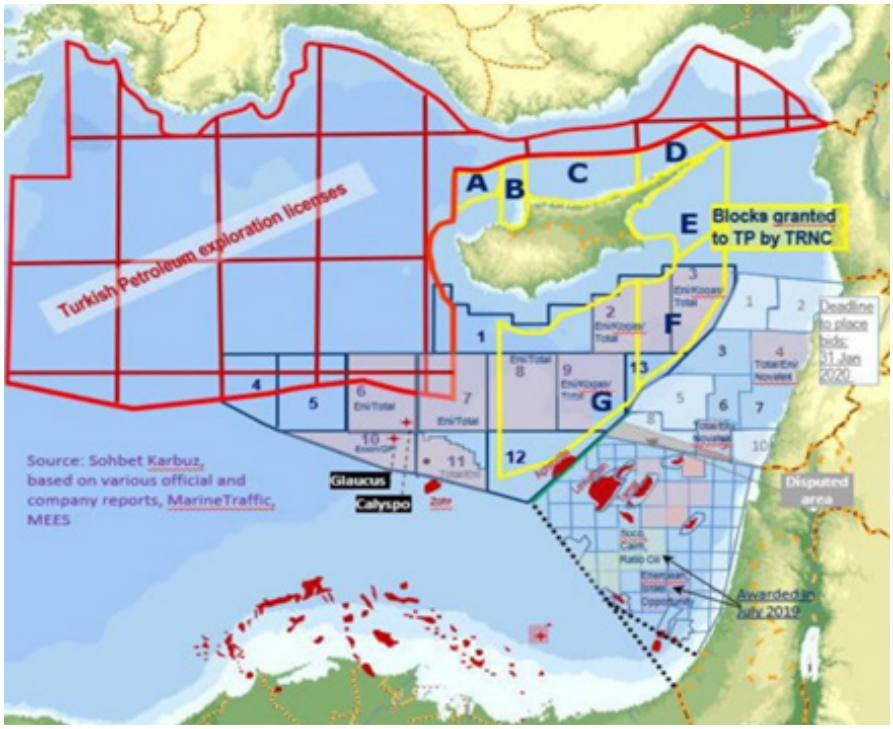

الخريطة 1: المقاسم المعلنة في شرق البحر المتوسط ومناطق الصراع.

عند النظر إلى مساحة المقاسم الثلاثة عشر التي أعلنتها إدارة جنوبي قبرص اليونانية، يتضح أنها تبلغ حوالي 70 ألف كم^2. والبلوكات التي تحمل الأرقام 1 و4 و5 و6 و7 تتقاطع مع الجرف القاري التركي في البحر الأبيض المتوسط بقسمها الذي تبلغ مساحته حوالي 7 آلاف كم^2. أما المقاسم رقم 2 و3 و8 و9 و12 و13 التي أعلنتها إدارة جنوب قبرص اليونانية، فتتقاطع مع الجرف القاري التابع لجمهورية شمالي قبرص التركية بقسمها البالغ مساحته 55 ألف كم2. هذا يعني أن إدارة جنوب قبرص اليونانية بممارساتها الحالية تنتهك حقوق تركيا وجمهورية شمالي قبرص التركية الشمالية على حدّ سواء. وعلى الرغم من أن البلوك رقم 10 والبلوك رقم 11 التابعين لإدارة قبرص الجنوبية اليونانية لا يبديان أي تقاطع، فإن القبارصة الأتراك لهم حقوقٌ فيهما، لأن جمهورية شمالي قبرص التركية لها حقوقٌ في الأماكن التي فيها حقوقٌ لإدارة جنوبي قبرص اليونانية.[20]

قبل الانتقال إلى أعمال الحفر، بدأ استكشاف قاع البحر في بعض الأماكن المهمّة. فجُمِعَت بيانات من التنقيب الارتجاجي ثلاثي الأبعاد في منطقة "ماغوصة" الواقعة قبالة قبرص، بغرض تقييم التوقعات المستقبلية للعصر الميوسيني والعصور الأقدم منها في شرق البحر الأبيض المتوسط. وفي مشروع مرسين-أضنة، شملت بيانات من التنقيب الارتجاجي ثلاثية الأبعاد في مرسين توضيحاتٍ مفصلة عن العصرين البليوسيني والبليستوسيني، وتحددت التوقعات المستقبلية بناء على ذلك. وتم كذلك جمع بيانات من التنقيب الارتجاجي ثلاثية الأبعاد في منطقة "غوزَل يورت" الواقعة قبالة جنوب غرب قبرص في غرب البحر الأبيض المتوسط. في ضوء البيانات الارتجاجية الحديثة التي جُمِعَت من أجل غرب البحر الأبيض المتوسط، وتفسيراتها، جرى تحديث الدراسات ذات الصلة بنمذجة الأحواض والخصائص الجيوفيزيائية للخزانات. كما جرى تحديد التوقعات المحتملة التي في بيانات التنقيب الارتجاجي ثلاثي الأبعاد في كل من أنطاليا وألانيا، إضافة إلى تحديد التوقعات المستقبلية في المساحات التي جمعت فيها بيانات التنقيب الارتجاجي في فينيك، ولا تزال الدراسات والبحوث مستمرة بشكل مفصل.[21]

بعد تشكيل الحقول المرخَّصة، بدأت تركيا أعمال الحفر، وحفرت حتى اليوم 13 بئرَ تنقيبٍ في شرق البحر المتوسط، لكنها لم تعثر في أيّ من هذه الآبار على المواد الهيدروكربونية بكمياتٍ تجارية. غير أن تركيا التي توجهت للقيام بمزيد من أعمال التنقيب الارتجاجي والحفر تواصل أعمال الحفر في جرفها القاري، وفي المناطق التابعة لجمهورية شمالي قبرص التركية، وتعلم تركيا بأنها مع كل بيان من البيانات التي ستحصل عليها نتيجة هذه الدراسات ومع كل بئر من الآبار التي سيجري حفرها، ستتقدم خطوة لاكتشاف مكامن الهيدروكربونات، وتكتسب مزيدًا من الخبرات في هذا المجال.

المرة الأولى التي جرى التطرق فيها إلى الخلافات حول موارد الطاقة في حوض شرق البحر المتوسط كانت في اتفاقية إدارة جنوب قبرص اليونانية عام 1979 بقيادة "سبيروس كبريانو". فعندما وقع "كبريانو" اتفاقية التنقيب عن المواد الهيدروكربونية مع مصر، تصاعد التوتر في المنطقة، ومع ردّ الفعل التركي دخلت الأمم المتحدة إلى الخط، واضطر اليونان إلى التراجع خطوة إلى الوراء لقاء اعتراض الأتراك. ثم عادت المسألة إلى الظهور مرة أخرى مع إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة في عام (2000).[22] لكن السياسة التي اتّبعها الجانب اليوناني

> **بعد تشكيل الحقول المرخَّصة، بدأت تركيا بأعمال الحفر، وحفرت حتى اليوم 13 بئرَ تنقيبٍ في شرق البحر المتوسط**

هذه المرة جعلت القضية أكثر تعقيدًا وصعوبة. ومن أجل تغيير قواعد اللعبة في شرق البحر الأبيض المتوسط وإرغام الأطراف على التفاوض، أعلنت تركيا عن عزمها القيام بالحفر في نقطة غرب قبرص، حيث المكان الذي تعرض للانتهاك من جرفها القاري. كان الهدف من المبادرة التركية بهذا الشكل، فرض القبول الفعلي لحدود جرفها القاري، وإلغاء نافذية "منتدى غاز شرق البحر المتوسط". والجدير بالذكر أن تركيا لم يكن بيدها خيار آخر في هذه المرحلة من حيث السياسة الواقعية،[23] لأنها لم تتلقّ ردًّا بالإيجاب على طلبها بالحل العادل وعلى أرضية مشتركة.

في شهر تشرين الثاني عام 2018 بدأت سفينة الحفر "الفاتح" بأعمال الحفر في خليج أنطاليا وخليج مرسين وشمالي أردملي1. واكتملت أعمال الحفر شمالي أردملي 1 في كانون الثاني 2019، وألانيا 1 في منتصف نيسان وحول بدء سفينة "ياووز" بحفر بئر كارباز 1 أعلن وزير الطاقة دونمز أن أعمال الحفر ستجري في عمق 3300 متر، وستكتمل خلال ثلاثة أشهر [24]. ومن أجل تحديد التوقعات المستقبلية للمواد الهيدروكربونية في شرق البحر المتوسط، جرى الحفر في آبار فينيقة 1 العميقة في عام 2019، ولم تتوضح حتى الآن البيانات التي جرى الحصول عليها من هذا الحفر.

في عمليات شركة البترول التركية المساهمة في المياه المحيطة بقبرص، لم تواجه سفينتا "الفاتح" و "ياوز" أيّ مشكلة في المياه العميقة جدًّا البالغة عمقها 3 آلاف متر، ولا تزالان تواصلان أعمال الحفر في البلوكات البحرية وفق الأولويات التي حددتها تركيا. [25]

حفرت تركيا خمس آبار منذ شرائها سفن الحفر، وأعلنت أن هدفها هو حفر خمس آبار أخرى في عام 2020، وقد عززت نشاطاتها في هذا المجال من خلال شراء سفينة أخرى للحفر العميق بداية العام. ورغم أن تركيا لم تعثر على احتياطات الهيدروكربونات في الآبار التي حفرتها، فإنه عُثِرَ على بعضٍ منها في البلوكات التي أعلنتها إدارة جنوب قبرص اليونانية. في عام 2011 عثرت نوبل إينيرجي الأمريكية على 129مليار مكعب من الغاز الطبيعي في حقل أفروديت، وفي عام 2018 أعلنت شركة إيني ENI الإيطالية أنها اكتشفت في منطقة جاليبسو حقلًا يضم ما بين 169 و226 مليار مكعب من الغاز الطبيعي. في شباط 2019، وفي تحديد أولي لحجم المخزون الاحتياطي في البلوك رقم 10، حددت شركتا إكسون موبيل وقطر بتروليوم اللتان تواصلان بالشراكة أعمال التنقيب فيها، حجم المخزون الاحتياطي في حقل جلاوكوس1- بما بين 142و227 مليار مكعب من الغاز الطبيعي. ولكون جميع هذه الاحتياطيات موجودة في حقول إدارة جنوبي قبرص اليونانية، فإن للقبارصة الأتراك حق فيها أيضًا. [26]

	الاتساع	الإجمالي	غاز قطر	الكورية Kogas	نوبل	دَلَك	شل	إكسون موبيل
المقسم 1								
المقسم 2	60٪	20٪		20٪				
المقسم 3	50٪	30٪		20٪				
المقسم 4								
المقسم 5								
المقسم 6	50٪	50٪						
المقسم 7	50٪	50٪						
المقسم 8	60٪	40٪						
المقسم 9	60٪	20٪		20٪				
المقسم 10			40٪					60٪
المقسم 11	50٪	50٪						
المقسم 12					35٪	30٪	35٪	
المقسم 13								

الجدول 1: وضع شراكة الشركات التي تلقت الترخيص من إدارة ĞKÖFD قبرص اليونانية:

المصدر: Madalina, @v_madalina Vicari, (أيلول 20 2019)

في الجولة الأولى أُعلِن عن المناقصة المتعلقة بأحد عشر مقسمًا من المقاسم الثلاثة عشر المذكورة أعلاها، باستثناء المقسمين 3 و13، وأسفرت المناقصة التي ستكون سارية لثلاث سنوات عن منح الترخيص لشركة نوبل إنيرجي الأمريكية من بين الشركات الثلاث التي تقدمت للمناقصة، للتنقيب عن الهيدروكربونات في المقسم 12 في 15 شباط 2007.[27] وفي الأعوام التالية، نُشِر إعلان الجولة الثانية للمناقصة المتعلقة بتنقيب واستخراج وإنتاج الموارد الهيدروكربونية في مياه "قبرص" GKRY في 11 شباط 2012 تحت رقم التسلسل 2012/38/C/10 في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوربي.[28] بعد جولة المناقصات تبيّن أن إدارة جنوب قبرص اليونانية منحت الشركات المذكورة في الجدول رقم 1 التراخيص للتنقيب والحفر في مواقع تملك فيها تركيا وجمهورية شمالي قبرص التركية حقوقًا بنسب معينة.

من جانب آخر، تقدّر مؤسسة USGS الجيولوجية الأمريكية متوسط احتياطي قبرص من الغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط بـ 3,4 تريليون متر مكعب، ومتوسط

احتياطيها من النفط بـ1,7 مليار برميل في العموم. إلى جانب هذا الاحتياطي، أدّت حقيقة وجود أكثر من 10 تريليونات متر مكعب من الاحتياطيات التي يمكن استخراجها تقنيًا في شرق البحر المتوسط إلى توجيه اهتمام الشركات الدولية إلى المنطقة.[29]

يُلاحَظ أن تركيا عرقلت في الفترة الأخيرة نشاطات الشركات الراغبة في مواصلة أعمالها في المنطقة رغم اعتراضاتها المشروعة على هذه النشاطات. فالمجال الذي أطلق اليونان عليه اسم البلوك 6 يتقاطع جزئيًّا مع المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لتركيا، ومن ثَمّ فإن لتركيا الحق الكامل للتدخل فيها دفاعًا عن حقّها في السيادة. ومن الجدير بالذكر أن شركة إيني ENI أعلنت اكتشافها عن احتياطيٍّ نتيجة الحفر في هذا البلوك.

صحيحٌ أن موقع كاليبسو الذي تم اكتشاف الاحتياطي فيه لا يقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لتركيا، لكن لجمهورية شمالي قبرص التركية حقٌّ فيه، ولا يمكن القبول بانفراد القبارصة اليونانيين في نشاطاتهم هناك. أما البلوك ذو الرقم 3 فهو يتقاطع مع المنطقة F التي منحت جمهورية شمال قبرص التركية ترخيصها إلى شركة البترول التركية المساهمة TPAO. وهنا تتلاقى حقوق ومصالح جمهورية شمال قبرص التركية وشركة البترول التركية المساهمة والجمهورية التركية، ولهذا السبب مُنعِت شركة Eni من الحفر فيها.

أعلنت تركيا تمديد مناورات Navtex حتى تاريخ 10 آذار عام 2018 بغية عرقلة شركة Eni التي رغبت في الدخول في محاولات استكشاف المواد الهيدروكربونية في منطقة الجرف القاري لإدارة جنوب قبرص اليونانية في شرق البحر المتوسط في شباط عام 2018. بهذا الأسلوب عارضت تركيا الترخيص الممنوح من إدارة جنوب قبرص اليونانية لشركة ENI الإيطالية للتنقيب عن الهيدروكربونات في البلوك ذي الرقم 3، وقامت بالإجراء اللازم. وتبين أن القبارصة اليونانيين ينْوون الانفراد في استخدام احتياطي الغاز في حقل أفروديت المكتشف من قبلُ في البلوك ذي الرقم 12 جنوب الجزيرة.[30] فمنذ عام 2003، بدأت إدارة جنوبي قبرص اليونانية بإبرام اتفاقيات ترسيم حدود مناطق النفوذ البحري مع دول في شرق البحر المتوسط. وقد عارضت الجمهورية التركية وجمهورية شمالي قبرص التركية الأمر منذ البداية، وأعلنتا أن ترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة للدول في شرق البحر المتوسط الذي يحمل صفة البحر شبه المغلق، لن يجري إلا بإجماع جميع الدول ذات الصلة بالأمر، والأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع هذه الدول قاطبة. قام كلّ من مصر وإدارة جنوبي قبرص اليونانية بتوقيع اتفاقية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة فيما بينهما رغم معارضة تركيا ذلك، وقد أبلغت تركيا السلطات المصرية ومنظمة الأمم المتحدة بأنها ترفض هذه الاتفاقية.

مع بدء العمل لتوقيع الاتفاق بين إدارة جنوب قبرص اليونانية ولبنان، جرت محاولة لدى رئيس الوزراء ووزير الخارجية اللبنانيين للتأكيد بأن مثل هذا الاتفاق غير قانوني، ومع ذلك جرى توقيع هذا الاتفاق في 17 كانون الثاني 2007. وقد كان الاتفاق مع (إسرائيل) في وقت لاحق عام 2011 أحد أهم أسباب زيادة التوتر في المنطقة. وبما أن التراخيص التي منحتها إدارة جنوب قبرص اليونانية لشركات النفط العالمية للتنقيب والحفر في المناطق البحرية من جزيرة قبرص؛ تراخيص غير قانونية، نظرًا لغياب التخويل، فإن التراخيص الممنوحة في وقتٍ لاحقٍ هي الأخرى بمثابة تراخيص غير قانونية. ثمّ إن إبرام هذه الاتفاقيات مع تجاهل إرادة القبارصة الأتراك، المكوّن الأساسي لسكان هذه الجزيرة، يؤثر سلبًا في حلّ القضية القبرصية[31].

وقد أبلغت تركيا الأمم المتحدة عدة مرات في المذكرات التي قدمتها منذ عام 2004 أنها ترفض أيّ اتفاقية تجري حول ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة في شرق البحر المتوسط ما لم تكن هي طرف فيها. إلى جانب ذلك، أعلنت تركيا أن المقاسم 1 و4 و5 و6 و7 من بين المقاسم الثلاثة عشر التي أعلنتها إدارة جنوب قبرص اليونانية تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها، وأن تراخيص التنقيب الممنوحة ستسهم في زيادة التوتر في المنطقة.

بالاعتماد على وقوف الأمم المتحدة إلى جانبها، بادرت اليونان إلى ترسيم خط الأساس في جزيرة ميس التي لا تبعد سوى 2 كم عن سواحل تركيا.[32] إزاء هذا الوضع، لم تبق تركيا صامتة، فأعلنت أنها لن تتنازل عن حقوقها أبدًا. فقد ذكر رئيس الجمهورية التركية أردوغان في البيان الذي أدلى به في تاريخ 21 أيلول عام 2018، أن الخطوات الأحادية الجانب التي أقدمت عليها اليونان في شرق البحر المتوسط لا يمكن قبولها، وأن السفن الحربية التركية لها الصلاحية التامة في حماية حقوق تركيا. وأكّدت تركيا في العديد من المحافل الدولية الدفاع عن حقوق جمهورية شمالي قبرص التركية صاحبة الحق الرئيسة لمصادر الهيدروكربونات المكتشفة في البحر المتوسط.

عارضت وزارة الخارجية التركية منح رخصة التنقيب في البلوك ذي الرقم 10 إلى شركة إكسون موبيل. وذكرت أن أعمال التنقيب التي تتجاهل حقوق جمهورية شمالي قبرص التركية ستدفع المنطقة إلى عدم الاستقرار، وأن تركيا ستواصل حماية حقوقها وحقوق جمهورية شمالي قبرص التركية في جرفها القاري. وقد تضمنت مناورات "الوطن الأزرق" في 29 كانون الثاني 2019، رسالةً بعدم السماح لفرض الأمر الواقع، وأن الخيار العسكري سيدخل حيّز التنفيذ إذا لزم الأمر لمواجهة الظلم في المنطقة. وقد ذكر وزير الخارجية التركية جاويش أوغلو في تصريح له أن احتياطي الطاقة في شرق البحر المتوسط، يحمل أهمية إستراتيجية بالنسبة لتركيا. [33]

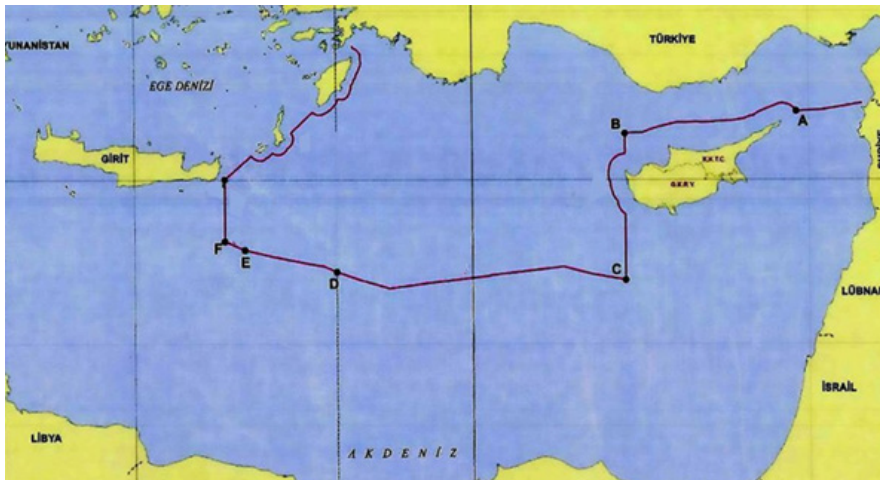

الخريطة 2: حدود المناطق التركية الاقتصادية الخالصة المتقاطعة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

في 27 تشرين الثاني 1019، وقعت تركيا وليبيا "مذكرة تفاهم ترسيم حدود مناطق النفوذ البحري". واعترفت الأمم المتحدة بهذه المذكرة ذات الأهمية الإستراتيجية التي تشير إلى حدود مناطق النفوذ البحري بالنقطتين E وF على الخريطة2. بفضل هذا الاتفاق، تحددت منطقة الجرف القاري للبلدين على أنها المنطقة البحرية الممتدة من الشريط الساحلي مرمريس-فتحية-قاش، إلى الشريط الساحلي درنا-طبرق-برديا، في الجزء الغربي من ليبيا، ووضعت تركيا الحدود الغربية لمناطق نفوذها البحري في شرق البحر المتوسط، وعزّزت أطروحتها بأن الجزر الواقعة على الطرف المعاكس لخط الأساس في شرق البحر الأبيض المتوسط لن تكون مناطق النفوذ البحري خارج المياه الإقليمية، وزادت من نفوذها في المنطقة إلى أن أصبحت الجانب الذي انتقل إلى موقع متميز.[34]

وخط الأساس المتمثل في النقاط C-D-E على الخريطة2 ظهر نتيجة الاتفاق الذي حصل بين تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية. في الواقع، لا يمكن للجزر الواقعة في الجهة المعاكسة من خط الأساس بين القارتين أن تشكل مناطق النفوذ البحري خارج المياه الإقليمية. وفي الوقت ذاته، ينبغي النظر إلى طول السواحل وجهتها، عند حساب مناطق النفوذ البحري. فكان ترسيم الحدود البحرية لجزيرة "ميس" اليونانية على سبيل المثال حسب حقيقة أنها لن تقسم مناطق النفوذ البحري بين تركيا وليبيا؛ أمرًا صائبًا للغاية.[35]

بهذا الاتفاق الذي تعلن عنه تركيا إلى الآن من جانبٍ واحد اكتسبت المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري أرضيةً قانونية. فإدارة جنوبي قبرص اليونانية عملت على إضفاء شرعيةً على ادعاءاتها بأن لها حقوقًا في هذه المنطقة، وذلك من خلال إبرام اتفاقات ثنائية مع

(إسرائيل) ومصر، لكن هذه الاتفاقات تنتهك حقوق تركيا في المنطقة، وتخالف القوانين الدولية. فشكّل الاتفاق التركي الليبي حجر عثرة أمام الاتفاقات الثنائية التي أبرمتها إدارة جنوبي قبرص اليونانية مع (إسرائيل) ومصر، وغيّرت كذلك موازين القوى في شرق البحر الأبيض المتوسط. وصار بإمكان تركيا القيام بالتنقيب الارتجاجي في هذه المنطقة وتقسيمها إلى مقاسم، ومن ثم الشروع في عمليات الحفر لاستخراج النفط والغاز الطبيعي.

ومن المفهوم أن السياسات التركية بموضوع الحفر قد تأثرت بالموقف الذي اتخذته إدارة جنوبي قبرص اليونانية. فشركة البترول التركية المساهمة TPAO انتهجت سياسة عدم ترك المنطقة خاوية، فاستأجرت سفنًا في وقتٍ سابقٍ، وجعلتها في هذه المنطقة. واستأجرت تركيا سفينتين نرويجيتين، للقيام بالتنقيب في غرب المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لقبرص، وصرحت بأنها ستقرر بشأن المواقع التي ستجري فيها الحفر وفقًا للبيانات التي سيجري الحصول عليها من البلوك G. وهذا التصريح التركي بأنه ينوي الشروع في أعمال الحفر في المناطق التي يراها مناسبةً ذو صلةٍ برسالةٍ تريد تركيا توجيهها إلى إدارة جنوبي قبرص اليونانية. ما إن لامست تركيا اللامبالاة من جانب إدارة جنوبي قبرص اليونانية حتى بدأت القيام بالتنقيب الارتجاجي. ففي عام 2012، أخذت تركيا تنقّب بواسطة سفينةٍ أطلقت عليها اسم "تورك يوردو1-/ الوطن التركي1-". في هذه الأثناء رفضت حكومة قبرص الجنوبية اليونانية العروض التركية بشأن تعليق أعمال الحفر، أو تشكيل لجنة مشتركة. فأعلنت شركة البترول التركية المساهمة TPAO أنها ستقوم بأعمال الحفر باسم جمهورية شمالي قبرص التركية في مناطق، بما فيها منطقة أفروديت التي عثرت فيها إدارة جنوب قبرص اليونانية على مكامن الهيدروكربون.[36]

فذهبت إدارة جنوبي قبرص اليونانية تشكو تركيا على الدوام إلى الاتحاد الأوربي بسبب عمليات التنقيب الارتجاجي. وأُدرِجت هذه الشكوى ضمن جدول أعمال قمة قادة أوربا التي عُقِدت خلال الفترة 23-24 تشرين الأول 2019، بمبادرة إدارة جنوبي قبرص اليونانية، وقبِل البرلمان الأوربي بالقرار الذي يقضي بضرورة توقف تركيا عن التنقيب الارتجاجي في شرق البحر الأبيض المتوسط، والذي يدعم أطروحات إدارة جنوبي قبرص اليونانية. أشار هذا القرار إلى أن الأعمال التي تقوم بها تركيا في المنطقة تنتهك سيادة إدارة جنوبي قبرص اليونانية في المنطقة، وإلى ضرورة الانسحاب الفوري للسفن التركية من المنطقة، وإلا فإن هذا الحدث سيؤثر سلبًا في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي.[37]

وبقيت تركيا تدافع عن حقوقها في شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال التركيز على المسائل الواجب الانتباه إليها في أثناء إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة، فلم تتوقف عن أعمال الحفر في هذه المنطقة من جانب، ولم تتوقف عن الدفاع عن أطروحاتها المحقة من

جانبٍ آخر. تقول تركيا: إن اليونان لا يمكن أن تكون صاحبة المنطقة الاقتصادية الخالصة في شرق البحر الأبيض المتوسط؛ لأن جزر كيربا وكاشوت وروودوس وميس اليونانية تقع في "الطرف المعاكس" للخط الأساس بين الجرف القاري التركي واليوناني. أضف إلى ذلك أن طول سواحل شبه جزيرة الأناضول كبيرٌ لدرجةٍ لا يمكن مقارنتها بهذه الجزر، في سياق مبدأَي "التفوق الجغرافي" و"النسبية". ثم إن هذه الجزر تشكّل حالة تتعارض مع مبدأ "عدم الإغلاق"، وذلك بسبب موقعها أمام شبه جزيرة الأناضول. فجاءت ممارسات الدولة من قبيل التحديد المسبق للمناطق المرخَّصة للتنقيب عن النفط، بناءً على هذه العوامل والمبادئ المهمّة جدًّا في ترسيم الحدود البحرية- تنفي وتلغي المستند القانوني للمزاعم اليونانية بأنها صاحبة المنطقة الاقتصادية الخالصة في شرق البحر الأبيض المتوسط.[38] بناءً على هذه الذرائع، لم تعبأ تركيا التي تملك الشريط الساحلي الأطول (569 ميلًا) في شرق البحر الأبيض المتوسط[39]- بالاتفاقات التي أبرمتها إدارة جنوبي قبرص اليونانية، وتقول إن هذه الاتفاقات بحكم الغائب؛ لأنها تفتقر إلى الصلاحية.

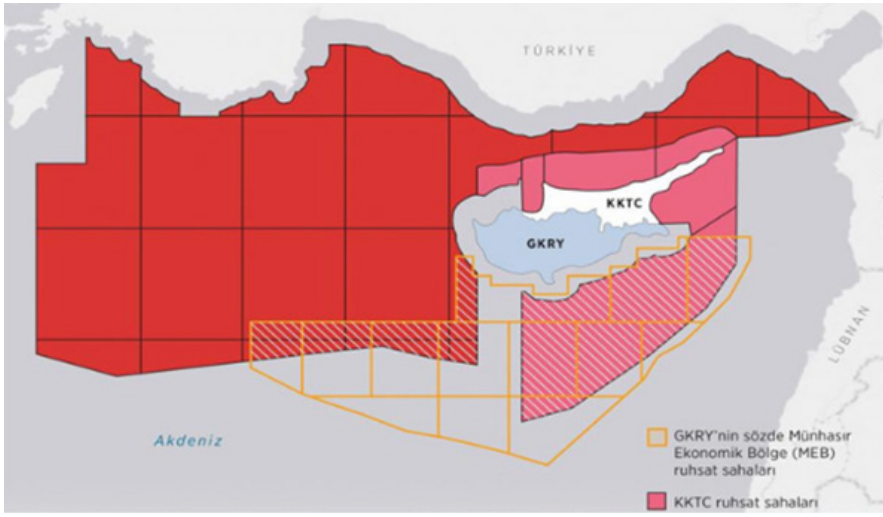

الخريطة 3: وطن تركيا الأزرق في شرق البحر الأبيض المتوسط .[40]

إن تركيا التي تعرّف المنطقة المبينة في الخريطة3 باسم "الوطن الأزرق" التي في شرق البحر الأبيض المتوسط مستمرةٌ في أعمال التنقيب الارتجاجي والحفر بكل عزيمةٍ وإصرار. وقد أدان رئيس الجمهورية أردوغان اليونان بشدةٍ، إثر تعرض سفينة "خير الدين باشا بربروس" التركية للمضايقات من قبل القوات البحرية اليونانية، في 25 تشرين الأول 2018. واستدعت الخارجية التركية سفير اليونان لدى أنقرة، بيتروس مافروييديس، وحذّرته على خلفية هذه الحادثة. وقدّم خلوصي أكار تصريحًا بتاريخ 4 تشرين الثاني 2018، قال فيه إنه

لن يُنفَّذ أيّ مشروعٍ في بحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط في غياب تركيا وجمهورية شمالي قبرص التركية، وأضاف أن تركيا من خلال مناورات "الوطن الأزرق" ستثبت للجميع موقفها الثابت والحازم. وبالفعل، مناورات "الوطن الأزرق" التي تُقام في ثلاثة بحارٍ في آن واحدٍ مهمّة من حيث الرسالة التي تريد تركيا توجيهها في المنطقة.

ظلّت إدارة جنوبي قبرص اليونانية تقوم بأعمال الحفر غير القانونية، رغم أنف جمهورية شمالي قبرص التركية، وتركيا التي ترى بأنه يجب على الجانبين الاستفادة المتساوية من الموارد الموجودة في محيط الجزيرة في الجرف القاري الذي في البحر الأبيض المتوسط. وتقدمت إدارة جنوبي قبرص اليونانية باعتراض لدى الأمم المتحدة بشأن الترخيص الممنوح لشركة البترول التركية المساهمة TPAO، إضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمتها من خلال اتخاذ القرارات من تلقاء نفسها.

في حال وجود دولةٍ ثالثةٍ تحاول الضلوع في أمرٍ اتفق عليه دولتان أو أكثر في منطقةٍ ما عبر إبرام اتفاقٍ، فإنه يجب عدم التشاور مع هذه الدولة الثالثة ولا يجب الالتفات إلى ردود أفعالها فيما يتعلق بهذا الأمر. في هذه الحالة، يكون التشكيك في المصداقية القانونية للاتفاقات المبرَمة، وديمومتها. ومن ثَمّ فإن تحرك جميع الدول التي لها سواحل على شرقي البحر الأبيض المتوسط، وإبرامها الاتفاقات، في منصةٍ تشملهم جميعًا، وبناءً على معايير الإنصاف- أمرٌ مهمّ من أجل استقرار المنطقة، وإلا فإن الاتفاقات التي تعقدها الدول من دون الأخذ بالحسبان بقية الدول في المنطقة ذاتها، يمكنها أن تؤخّر حلّ المشكلات، ويمكنها أن تعمّق الخلافات.

في الواقع، منحت تركيا شركة البترول التركية المساهمة TPAO ترخيص التنقيب والحفر في المنطقة، اقتصاصًا من التراخيص التي منحتها إدارة جنوبي قبرص اليونانية لشركات نفطية عالمية، وذلك في خطوةٍ للحفاظ على نفوذها في المنطقة؛ لأنّ انضمام اليونان أوّلًا ومن بعدها إدارة جنوب قبرص اليونانية إلى الاتحاد الأوربي غيّر التوازنات في شرق البحر الأبيض المتوسط. فأبرمت تركيا اتفاقًا مع ليبيا، لتبيّن أنها تملك الإمكانات التي من شأنها أن تقلّب التوازنات في المنطقة لمصلحتها. وأصبح من الصعب جدًّا العثور على لاعبٍ يؤدّي دور الحكَم في الخلافات التي تعيشها تركيا مع إدارة جنوبي قبرص اليونانية، فيما يتعلق بمناطق النفوذ البحري. فعندما يكون هذا الموضوع على جدول أعمال الاتحاد الأوربي، تُرى تركيا على أنها الدولة التي تحتل فعليًّا أراضي دولةٍ عضوة في الاتحاد الأوربي، رغم أن تركيا لديها الكثير من المزايا التي تستند إلى مكانتها المتشكلة عبر الأمم المتحدة. أضف إلى ذلك أن استمرار عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي يُضعف ذراع تركيا، بسبب التفوق الأوربي الذي يملي المعايير؛ ولأن الاتحاد الأوربي قد حدّد الجانب الذي ينحاز إليه منذ وقت طويل.

ولذلك، فإن الاتحاد الأوربي لا يتأهل ليحمل صفة الحكَم. الاتحاد الأوربي في الواقع يشكّل الآن طرفًا في الحدث.

في عام 2004، قُبِلَت عضوية إدارة جنوبي قبرص اليونانية في الاتحاد الأوربي، بعد الاستفتاء على خطّة عنان التي قبلها الجانب التركي ورفضتها قبرص اليونانية. بعد هذا التطور، خطَت إدارة جنوبي قبرص اليونانية خطواتٍ تجعل الصراع بعيدًا عن الالتزام بالقوانين، وأعلنت عن المنطقة الاقتصادية الخالصة من جانبٍ واحدٍ، ضاربة بعرض الحائط حقوق القبارصة الأتراك. يجب اعتبار هذا الوضع السبب الأهم الكامن وراء الصراعات في المنطقة. والسياسة التي ينتهجها الاتحاد الأوربي من أهم الأسباب وراء تفاقم التوترات في شرق البحر الأبيض المتوسط.

إن تشغيل هذه الموارد الموجودة في شرق البحر الأبيض المتوسط التي يمكن تفعيلها بأعمال الحفر المكلفة أمر صعب للغاية في هذه الأوساط المتوترة. وفيما يتعلق بدخول دول المنطقة في علاقات سلميةٍ قائمةٍ على تحاصص هذه الموارد، يبقى تناول قضية قبرص في سياق حماية المصالح المتبادلة خيارًا، وإن كان احتمالًا صعبًا للغاية. من ناحية أخرى، يؤدي العمل بالخيار الذي لن يفيد المنطقة والناتج عن خسوف العقل إلى ازدياد مخاطر الحفر، والحد من المنفعة الاقتصادية.

يصبح اكتشاف مخازن النفط والغاز الطبيعي ذا معنى إذا ما جرى التحوّل بهذه المخازن إلى مرحلة الإنتاج. فالشركات عندما تدرك أن لديها المهارة على تسويق هذه الاكتشافات بحيث تدرّ عليها عائدات بمعدلاتٍ مناسبة، ستواصل جهودها من أجل التطورات الميدانية وأعمال التنقيب الباهظة الثمن. وغالبًا ما يتأثر هذا الوضع بمبيعات الشركات من الغاز الطبيعي في الأسواق المحلية، وخيارات التصدير، واستقرار الأوساط المالية والسياسية التنظيمية في البلدان. ومع ذلك، فإن أوساط الصراع تصعّب وتعقّد تسويق الغاز الطبيعي المكتشَف.

هذه الاكتشافات يمكن أن تصبح قوةً تعزّز أمن الطاقة وتحفز الازدهار الاقتصادي والتعاون الإقليمي، أو يمكنها أن تعمّق وتؤجج الخلافات القائمة، أو تتسبب في إثارة القلاقل والمشاحنات في المنطقة. بالنظر إلى آخر الأوضاع، يلاحَظ ارتفاع حدة التوتر في شرق البحر الأبيض المتوسط. وهذا الوضع يثير الصراعات أكثر من كونه يعزز الرفاه والازدهار. فالغاز يفتح الطريق أمام الصراعات الجديدةٍ، ويفتح الجروح القديمة، بدلًا من أن يقضي على أوساط الصراع.

من الضروري القيام بالتخطيط قبل الإنتاج، حتى لو عُثِرَ على خزان موارد الطاقة نتيجة الحفر. من المعلوم أن تقييم هذه الموارد سيكون توجيهها من قبل الأسواق، ولكنه سيتأثر إلى حد كبير بالسياسات المحلية والإقليمية التي ستستمر في تشكيل الخريطة من جديد. في هذا السياق، يُلاحَظ أن دول "منتدى غاز شرق المتوسط" تتسبب في انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة، على الرغم من رسائل الوحدة السياسية التي تستخدمها باستمرار. هناك أمثلةٌ كثيرةٌ على ذلك، نذكر في مقدمتها الإخفاق في إنشاء آلية شاملة لصنع القرار تضمّ جميع بلدان المنطقة. أما آلية اتخاذ القرارات التي تقوم على الإقصاء فهي ستشكل دائمًا عقبة أمام هذه البلدان لاتخاذ خطوات حاسمة باسم المنطقة. ومن ثَمّ فإن دعوة تركيا إلى "منتدى غاز شرق البحر المتوسط" من شأنها أن تخلق دبلوماسية تآزر سياسي في المنطقة، وتمهد الطريق أمام اتخاذ خطوات حاسمة فيما يتعلّق بالوحدة السياسية لجزيرة قبرص. فـ"دبلوماسية الهيدروكربون" المحتملة ستزيد من رفاهية المنطقة، وتسهم في أن تتمتع المنطقة ببنيةٍ أكثر استقرارًا من ذي قبل.

الخاتمة

بعد اكتشاف مخازن المواد الهيدروكربونية مطلع الألفية الثالثة في شرق البحر الأبيض المتوسط، بدأت هذه المنطقة تشكّل إحدى أهمّ القضايا التي تتصدر السياسة التركية الخارجية. ورغم أن تركيا تُؤْثِر التعاون والحوار لحلّ المشكلات المتعلقة بقضايا مهمة، مثل الجرف القاري، وقضية قبرص، إلا أن موقفها هذا لم يلق قبولًا من اليونان وإدارة جنوبي قبرص اليونانية. فشرعت تركيا تبدي حضورًا أكبر في المنطقة التي قسّمتها إلى مقاسم بعد أن أبرمت اتفاق ترسيم الحدود البحرية، وذلك اعتمادًا على سفينتين للتنقيب الارتجاجي، وثلاثة سفن للحفر العميق التي اشترتها مطلع عام 2020. وبدأت بالحفر بناءً على البيانات التي جرى الحصول عليها من عملية التنقيب الارتجاجي، وزادت خبراتها وعززت بنيتها التحتية للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية.

لكن تركيا تعير أهميةً لتقييم الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل إيجابي، في إطار الأسواق التكاملية، والاعتماد المتبادل. ثم إن وجهة النظر هذه يمكنها أن تخلق توافقًا، وتقدّم فرصًا كبيرةً لحل المشكلات السابقة. انطلاقًا من إدراكها هذا الوضع، آثرت تركيا في بداية الأمر ألّا تقوم بأعمال الحفر، فوضعت إستراتيجية التعاون من خلال دعوة اليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية إلى تعاون منصف، لكن هذين البلدين ظلّا يتجاهلان حقوق تركيا وجمهورية شمالي قبرص التركية، فبدأت تركيا تضع سياسات التنقيب والحفر في الأماكن التي هي من حقّها بحسب رأيها.

في وقتٍ سابقٍ دعت تركيا وجمهورية شمالي قبرص التركية إدارةَ جنوبي قبرص اليونانية إلى العمل المشترك، والانخراط في عملية اتخاذ القرار، مراتٍ عديدة. وعندما لم تلق دعوتها هذه استجابةً، بدأت تركيا بأعمال الحفر في المنطقة، ولكن الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من المنظمات، انتقدت هذه الخطوة التركية بأنها تزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني في المنطقة. وأمام هذه الاتهامات الباطلة، واظبت تركيا على طرح إستراتيجية القيام بمزيدٍ من أعمال الحفر، ولم تجد بديلًا آخر لحماية حقوقها سوى الاستمرار في التنقيب عن المواد الهيدروكربونية بواسطة سفينتين للتنقيب الارتجاجي، وثلاثة سفن للحفر العميق.

هناك سببان مهمّان وراء شروع تركيا في الحفر في شرق البحر الأبيض المتوسط: السبب الأول هو تقليل الاعتماد على الخارج لتأمين حاجتها من الطاقة، والسبب الثاني هو حماية حقوقها في المنطقة. هنا، يُلاحَظ تقدّم السبب الثاني على السبب الأول، لأنّ تركيا هي الدولة المفتاحية لتحقيق الاستقرار في المنطقة عبر القنوات الدبلوماسية البديلة، ومضطرةٌ للحضور بقوةٍ في شرق البحر الأبيض المتوسط، لتكون طرفًا في آلية صنع القرارات باسم المنطقة.

إن اعتبار الغاز الطبيعي متاعًا يجري بيعه أولًا عن طريق إبرام العقود ثم التوجه إلى إنتاجه، وإن استُخْرِج بعد الحفر، على خلاف النفط- يجعل أيّ حملةٍ في المنطقة تابعًا للطلب. ومن أجل تقييم الخزانات المكتشّفة، يجري أولًا بيع الغاز الذي عُثِرَ عليه، ثم يبدأ الشروع في مرحلة الإنتاج، وهو ما يظهر أمامنا على أنه وضعٌ يزيد التعاون في المنطقة، ولكن هذا الوضع لا ينطبق على شرق البحر الأبيض المتوسط؛ لأن اليونان وإدارة جنوبي قبرص اليونانية ومصر و(إسرائيل) لا تلجأ إلى خيار التعاون، لدوافع سياسيةٍ، بل تلجأ إلى خياراتٍ من شأنها أن تخلق مزيدًا من الصراع في المنطقة.

إن الاستفادة من التكنولوجيا والاحترافية في الحفر، أمرٌ ذو أهمية بغرض العثور على الموارد وتقييمها؛ لهذا السبب، من المهمّ حضور تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط عبر سفنها التي تقوم بالحفر على عمق 12 كيلو مترًا، وذلك لرفع قدراتها في مجال الحفر العميق. في هذا السياق، يمكن للخبرات التي حصلت عليها شركة البترول التركية المساهمة TPAO في هذه المنطقة أن تحمل هذه الشركة إلى نقطةٍ تستطيع فيها أن تنافس الشركات العالمية، وتنتج على الأقل واحدًا بالمئة من النفط الذي يُنتَج عالميًّا، مع اتساع مجال نشاطها.

بدأت دول المنطقة في إبرام اتفاقات من جانب واحد مع دول خارج المنطقة، من أجل تعزيز قوتها، والقيام بأنشطتها في المنطقة بسهولة أكبر. بهذه الاتفاقات التي أبرمتها الدول

الأخرى باستثناء تركيا، يُلاحَظ أن الشركات العالمية/ مثل نوبل وإكسون موبيل وBP وتوتال، وايني، وكوغاز، وشل، أصبحت صاحبة الكلمة في الاحتياطيات في شرق البحر الأبيض المتوسط. وهذا وضعٌ لا يصبّ في مصلحة تركيا، ولهذا السبب يبدو من الضروري أن تأخذ تركيا شركات الطاقة العالمية إلى جانبها.

إن التوصل إلى حلٍّ دائمٍ في قبرص سيعود على تركيا بمكتسباتٍ مهمّة في قضايا عدة، ولاسيّما قضية الطاقة. وفي حال عثور تركيا على احتياطات كبيرة من المواد الهيدروكربونية، إثر عمليات التنقيب والحفر في شرق البحر الأبيض المتوسط، سيزداد النفوذ التركي في المنطقة. وهكذا، فإن الأطروحة التي تقول إنّ موارد الطاقة التي باتت مشكلةً أمنيةً يمكنها أن تؤمّن لتركيا ودول المنطقة مكتسبات سياسية واقتصادية كبيرة، قد تكتسب مزيدًا من الفعالية. في مثل هذه البيئة ستكون الدول قادرةً على إقامة علاقات بنّاءة أكثر مع بعضها بعضًا سياسيًّا وقانونيًّا واقتصاديًّا.

أبلغت تركيا الأمم المتحدة مرات عديدة أنها تحتفظ بحقوقها الفعلية في المنطقة منذ أن اعترف لها القانون الدولي بذلك. فمناطق النفوذ البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط ليست مشكلة تركيا فحسب، بل مشكلة البلدان المشاطئة الأخرى أيضًا. فهناك على سبيل المثال حقل متنازع عليه في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي أعلنت عنها لبنان و(إسرائيل). ولا تزال تركيا تعمل على حلّ مثل هذه الخلافات بين بقية الدول أيضًا، عبر القنوات الدبلوماسية.

يجب أن تُؤخَذ المخاطر المالية بعين الاعتبار، من أجل تحقيق الربحية طويلة الأجل في شرق البحر الأبيض المتوسط. أضف إلى ذلك أن التحرك مع العلم أن معدل النتيجة الإيجابية لأعمال الحفر 10 بالمئة مهمّ من حيث تهيئة الرأي العام ماليًّا ونفسيًّا. ومن ثَمّ فإن أعمال الحفر التي تجري بالتخطيط بناءً على هذه الحقيقة ستستمرّ طويلًا وبشكل سليمٍ، حتى لو استغرقت وقتًا أطول.

إن أعمال الحفر التي قامت بها تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط ستعزّز مكانتها في هذا المجال بفضل خبراتها وقدراتها التقنية. فمن خلال هذه الأعمال أخذت تركيا تقطع أشواطًا كبيرة في الحفر العميق في البحار. ثم إن تحوّل شركة البترول التركية المساهمة TPAO إلى شركة عالميةٍ نفطية كبيرةٍ اعتمادًا على هذه الخبرات يُعَدّ مكسبًا كبيرًا، حتى لو لم تعثر تركيا على مكامن المواد الهيدروكربونية. ولدى النظر إلى أعمال التنقيب والحفر في شرق البحر الأبيض المتوسط على المدى البعيد نرى أن تركيا هي الرابحة في جميع الأحوال.

الهوامش والمراجع:

1. Geoffroy Hureau, Sylvain Serbutoviez, “ Exploratıon-Productıon Investments, Onshore And Offshore Drıllıng Actıvıtıes And Markets, Geophysıcs And Offshore Constructıon”, 2 February 2020 https://www.ifpenergiesnouvelles.com/article/exploration-production-investments
2. “World Drilling and Production Market Forecast 2019-2025 Q3”, GII Partner, 8 February 2020 https://www.giiresearch.com/report/dw296687-world-development-drilling-production-forecast.html
3. Geoffroy Hureau, Sylvain Serbutoviez, “Exploratıon-Productıon Investments, Onshore And Offshore Drıllıng Actıvıtıes And Markets, Geophysıcs And Offshore Constructıon”, 2 February 2020 https://www.ifpenergiesnouvelles.com/article/exploration-production
4. "تقرير فعاليات 2018"، وزارة الطاقة والموارد الطبيعية، 5 شباط 2020، https://www.enerji.gov.tr/File/?path=ROOT%2F1%2Documents%2F
5. Geoffroy Hureau, Sylvain Serbutoviez, “Exploratıon-Productıon Investments, Onshore And Offshore Drıllıng Actıvıtıes And Markets, Geophysıcs And Offshore Constructıon”, 2 February 2020 https://www.ifpenergiesnouvelles.com/article/exploration-production-investments
6. "أعمال التنقيب عن النفط في البحر الأسود"، مليَّت، 19 مايس/ أيار 2014، https://www.milliyet.com.tr /yerel haber
7. مجلس الشعب التركي الكبير، "مجلة محاضر ضبط لجنة التخطيط والموازنة"، الجلسة الثامنة، الجمعة 2 تشرين الثاني 2018 https://www.tbmm.gov.tr/develop/owa/komisyon_tutanaklari.goruntule?pTutanakId=2203
8. Geoffroy Hureau, Sylvain Serbutoviez, “Exploratıon-Productıon Investments, Onshore And Offshore Drıllıng Actıvıtıes And Markets, Geophysıcs And Offshore Constructıon”, 20 January 2020, https://www.ifpenergiesnouvelles.com/article/exploration-production-investments
9. Geoffroy Hureau, Sylvain Serbutoviez, “Exploratıon-Productıon Investments, Onshore And Offshore Drıllıng Actıvıtıes And Markets, Geophysıcs And Offshore Constructıon”, 12 January 2020, https://www.ifpenergiesnouvelles.com/article/exploration-production-investments
10. "الحلول الروبوتية في صناعة البترول البحرية"، Hoytek، http://hoytek.com.tr/yazilar/acik-deniz-petrol-endustrisinde-robotik-cozumler/
11. "مهمة كبرى بانتظار TPIC"، شركة البترول التركية الدولية 12 ،TPIC كانون الثاني 2020، http://www.tpic.com.tr/tr/haberler/haberler/tpice-buyuk-gorev
12. "جرى عقد بروتوكول التحويل TP–TPIC من شركة البترول التركية المساهمة TPAO إلى شركة البترول التركية الدولية 11 ،TPIC، "TPIC كانون الثاني 2020، http://www.tpic.com.tr/tr/haberler/haberler
13. Volkan Ş. Ediger, Turkey’s first drilling vessel heads to Mediterranean, https://www.energy-reporters.com/

14. مجلس الشعب التركي الكبير، "مجلة محاضر ضبط لجنة التخطيط والموازنة"، الجلسة الثامنة، الجمعة 2 تشرين الثاني 2018،
https://www.tbmm.gov.tr/develop/owa/komisyon_tutanaklari.goruntule?pTutanakId=2203

15. Metin Gurcan, "Eastern Mediterranean heats up as gas rivalry stakes grow higher", https://www.al-monitor.com/pulse

16. "سفينة التنقيب التركية الأولى 'الفاتح' شقت طريقها نحو البحر الأبيض المتوسط"، TPIC، 22 كانون الثاني 2020،
http://www.tpic.com.tr/tr/haberler/haberler/turkiyenin-ilk-sondaj-gemisi-fatih-akdenize-dogru-yola-cikti

17. البيان الصحفي لوزارة الخارجية [التركية] حول توقيع معاهدة ترسيم حدود الجرف القاري بين "الجمهورية التركية وجمهورية شمال قبرص التركية رقم: 216، 21 أيلول 2011"، وزارة الخارجية،
http://www.mfa.gov.tr/no_-216_-21-eylul-2011-turkiye-_-kktc

18. "تقرير لجنة الشؤون الخارجية، ومشروع القانون المتعلق بالموافقة على معاهدة ترسيم حدود الجرف القاري بين الجمهورية التركية وجمهورية شمال قبرص التركية (1/ 471)"، مجلس الشعب التركي الكبير،
https: / /www.tbmm.gov.tr /sirasayi /donem24 /yil01 /ss114.pdf,

19. سلجوق دومان، "تركيا والتدخلات الإمبريالية في شرق البحر الأبيض المتوسط"، بحوث البحر الأسود، 62: 213 /XVI–230.

20. سرتاج حامي Başeren، "توتّر شرق البحر الأبيض المتوسط".

21. "المشروعات"، شركة البترول التركية المساهمة .http://www.tpao.gov، TPAO
tr/?mod=projeler&contID=48

22. فاطمة جليك أورخون، الآثار المحتملة لمصادر الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط على المشكلة القبرصية، مجلة VAKANÜVİS الدولية للبحوث التاريخية، المجلد 2، العدد 2، خريف 2017.

23. "كيف ستتأثر العلاقات التركية الروسية في ظل نشاطات التنقيب التي تقوم بها تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط؟"، يورونيوز، 12 كانون الثاني 2020؛
https: / /tr.euronews.com /2019 /05 /10 /turkiye–nin–dogu–akdeniz–deki– sondaj–faaliyeti–rusya–ile–iliskilerini–nasil–etkiler–kibris

24. "أرسِلَت سفينة التنقيب التركية "ياووز" إلى شرق البحر الأبيض المتوسط"، صوت أمريكا بالإنكليزية VOA،
https: / /www.amerikaninsesi.com /a /turkiye–sondaj–gemisi–yavuzu–dogu–akdenize–gonderdi /4966782.html

25. "Cyprus", Avenus, https://info.drillinginfo.com/blog/east-med-gas-hub-future-reality-or-pipe-dream/

26. Sohbet Karbuz, "East Mediterranean Gas: Regional Cooperation or Source of Tensions?" https://www.cidob.org/es/publicaciones/serie_de_publicacion/notes_internacional

27. من أجل معلومات موسعة حول الجولة الأولى لمناقصات إدارة جنوبي قبرص اليونانية؛
http://www.mcit.gov.cy/mcit/mcit.nsf/All/FE3EB5707ADA0E6EC225771B0035B0D2?OpenDocument

28. جهاد يايجي، تركيا ومشكلة تحاصص مناطق النفوذ البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

29. Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean", USGS Fact Sheet 2010-3014, (March 2010).

30. نجدت بامير، "قبرص والثروات الطبيعية جزء لا يتجزأ من أوطاننا الزرقاء"، 3 كانون الثاني 2020،
Http://Ankaenstitusu.Com/Kibris-Ve-Dogal-Zenginlikleri-Mavi-Vatanimizin-Vazgecilmez-Parcasidir/

31. رقم 18 – 30 كانون الثاني 2007، حول محولات قيام إدارة جنوبي قبرص اليونانية باتفاقيات نفوذ "بحرية ثنائية مع دول البحر الأبيض المتوسط"، وزارة الخارجية، 5 كانون الثاني 2020 http://www.mfa.gov.tr/no_18---30-ocak-2007_-guney-kibris-rum-yonetimi_nin-dogu-akdeniz_deki-ulkelerle-deniz-yetki-alanlarini-ilgilendiren-ikili-anlasmalar-yapma-gayretlerini-hk_-.tr.mfa

32. سلجوق دومان، "تركيا والتدخلات الإمبريالية في شرق بحر الأبيض المتوسط"، أبحاث البحر الأسود، 213 :XVI/62-230.

33. سلجوق دومان، "تركيا والتدخلات الإمبريالية في شرق بحر الأبيض المتوسط"، أبحاث البحر الأسود، 213 :XVI/62-230.

34. رجب يورولماز، "التعاون التركي الروسي في شرق البحر الأبيض المتوسط والسياسة الاقتصادية للأزمة الليبية"، https://orsam.org.tr/tr/dogu-akdenizde-turkiye-rusya-is-birligi-ve-libya-krizinin-ekonomi-politigi/

35. "شرق البحر الأبيض المتوسط: كيف تؤثر المعاهدة التركية الليبية في توازنات المنطقة؟"، بي بي سي، 12 كانون الثاني 2020، https://www.bbc.com/turkce/haberler-dunya-50682215

36. "هدية أفروديت: هل يمكن لغاز قبرص أن يقدح أوار حوار جديد؟"، مجموعة الأزمات الدولية، التقرير الأوربي رقم: 216.

37. يليز شاهين، "نافذة جديدة من أجل مفاوضات قبرص"، ملاحظة تقييم وقف التنمية الاقتصادية، 1-2، 22 كانون الثاني 2020، https://www.ikv.org.tr/images/files/ikv_degerlendirme127(2).pdf,

38. جهاد يايجي، تركيا ومشكلة تحاصص مناطق النفوذ البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

39. يشار دوغان ويلدز دورسون، الشطرنج العالمي في شرق البحر الأبيض المتوسط، (إسطنبول، منشورات Truva، 2012)، ص 47.

40. جهاد يايجي، تركيا ومشكلة تحاصص مناطق النفوذ البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.